العددِ 21A ايار 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A May 2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

التطورات الاجتماعية والسياسية للمرأة الكويتية 1937-1975

م. د. تحسين شناوة شمخي جابر العبادي
العراق- ذي قار- جامعة ذي قار- كلية الآثار- قسم الاثار والحضارة القديمة
tahseenshnawh@utq.edu.iq

الملخص

سعت الكثير من الشخصيات المتنورة في البلدان العربية إلى أحداث تقدم في مجتمعاتها من خلال تفعيل مشاركة المرأة في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية, والتخلص من السياسات السابقة القائمة على ذكورية المجتمع, وانسجاماً مع ذلك المبدأ عملت بعض الشخصيات السياسية الكويتية على منح المرأة كافة حقوقها لبناء مجتمع متكامل الجوانب, إذ بدأ ذلك التوجه بعد انطلاق واردات النفط الكويتي 1938, ثم ازداد الاهتمام مع تطور البلاد ونيل استقلالها عام 1961, وعد جزء من سياسة الدولة في زمن الشيخ صباح السالم الصباح(1965-1977), اذ نظم في عام 1975 أول مشروع قانون متكامل قدم إلى مجلس الأمة الكويتي في سبيل نيل المرأة كافة حقوقها, ووفقاً لما سبق جاء البحث مسلط الضوء على التطورات الاجتماعية والسياسية التي مرت فيها المرأة الكويتية خلال المدة 1937-1975 لما حملت من أحداث مهمة شكلت مرحلة مميزة من حياة المرأة الكويتية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الكويت_ تطور المرأة _مجلس الأمة الكويتي_ السلطة التنفيذية

Social and Political Developments of Kuwaiti 1937-1975

Tahseen Shnawa Shamkhi Jaber Al-Abadi
University of Thi- Qhi College of Archaeology, Department of Archaeology and Ancient Civilization.
tahseenshnawh@utq.edu.iq

Abstract

Many Enlightened Figures in Arab Countries Sought to Advance Their Societies by Activating Women Participation in Various Social and Political Aspects and Dismantling Previous Patriarchal Policies. In Line With This Principle, A Number of Kuwaiti Political Figures Worked to grant Women Their Full Rights to Build Comprehensive Society. This Trend Began And Interest Increased With the Country Development and Independence in 1961. It Became Part of State Policy During the Reign of Sheikh Sabah Al-Salem Al-Sabah(1965-1977), Who in 1975 Presented the First Comprehensive Draft Law to the Kuwaiti National Assembly Aimed at Securing Women Full Rights. This Research Sheds Light on the Social and Political Developments Experienced by Kuwaiti Women During the Period 1937-1975.

Keywords: Kuwait, Women Development, Kuwaiti National Assembly, Branch

المقدمة

شغلت قضية المرأة وعلى مختلف المدد الزمنية أذهان المنظرين الاجتماعيين والمشرعين السياسيين, وكانت حقوقها محط نقاش في أغلب دول العالم وعلى المستويين التنفيذي والتشريعي, إذ شغل الاهتمام فيها من مختلف الجوانب والسعي إلى تقدمها جزء مهم من سياسات الدول الغربية والعربية ومنها الكويت, وعلى ذلك الأساس جاء البحث ليوثق مراحل التطور التي مرت بها المرأة الكويتية ومحاولات السلطة التنفيذية وبعض الأوساط المتنورة في السلطة التشريعية أحداث تقدم في وضعها على المستويين الاجتماعي والسياسي.

ابتدأ البحث بعام 1937لأنه العام الذي شهد بناء أول مدرسة للبنات في الكويت, وانتهى بعام 1975 إذ قدم فيه برنامج متكامل إلى مجلس الأمة الكويتي خاص بنيل المرأة لحقوقها السياسية.

تطرق البحث الى جانبان من مسيرة المرأة الكويتية الأول سلط الضوء على الناحية الاجتماعية من حياة المرأة مركز على ثلاث نقاط مهمة حدثت فيها تغيرات كبيرة عما كانت عليه سابقا واهما التعليم والزواج والعمل, أما الجانب الثاني فقد تناول دور المرأة السياسي مركزاً على مطالبها في المشاركة السياسية والتي انتقلت من مطالب شعبية إلى رسمية داخل أروقة مجلس الأمة الكويتي, وقد اعتمد الباحث في المحور الأول على وحدة الموضوع نتيجة لتداخل الأحداث وتزامنها, في حين سار في المحور الثاني على منهجية التسلسل الزمني للأحداث التاريخية.

أعتمد البحث على عدد من المصادر يأت في مقدمتها وثائق مجلس الأمة الكويتي, والرسائل والاطاريح الجامعية وبعض الكتب والمجلات والجرائد التي وثقت أحداث تلك المدة وما جرى فيها من تطورات خصت حياة المرأة الكويتية.

أهمية البحث

نتجت أهمية البحث من التطرق الى جزء مهم من مراحل تطور المرأة الكويتية خلال حقبة امتزجت بمتغيرات اقتصادية وسياسية أثرت بشكل واسع في مكونات المجتمع الكويتي وفي مقدمتها المرأة وغيرت في جوانب حياتها وعلى مختلف المجالات حتى عدت بداية لمسيرة جديدة ممتزجة بالحداثة.

إشكالية البحث

تمحورت إشكالية البحث حول عدد من الأسئلة منها: كيف كانت أوضاع المرأة الكويتية قبل اكتشاف النفط؟ هل كان تطور المرأة أثر يقظة داخلية أم مؤثرات خارجية؟ ماهي الأسس القانونية التي استندت عليها المرأة في المطالبة بحقوقها؟ هل هناك اختلاف في الرؤى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول المرأة؟ كل تلك الأسئلة كانت جديرة بأن تجد مجلاً لها في البحث والتحري والاستنتاج.

منهج البحث

أعتمد الباحث على منهج التحليل التاريخي من خلال دراسة مستفيضة للأحداث مع التركيز على تحليلها وفق منظور علمي محايد بعيد عن اي مؤثرات خارجية.

أهداف البحث

أعطاء فكرة واضحة عن عملية الانتقال الفكري التي مرت بالمجتمع الكويتي في مجال النظرة السائدة للمرأة ومدى تقبل أطياف المجتمع لعوامل اليقظة الفكرية التي شملت مجالات متعددة ومنها السعي إلى النهوض بالمرأة ومساواتها مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات.

أولاً : الحقوق الاجتماعية للمرأة الكويتية

عانت المرأة في الكويت منذ استيطان البلاد بالسكان عام 1716[1] من قسوة الحياة المعيشية والعادات والتقاليد الاجتماعية الموغلة بالتخلف والهيمنة الكاملة للرجل[2] , حتى أنها افرد لها في البيت مكاناً خاصاً في منأى عن رواد المنزل وزواره من غير الأقرباء, جعلوه خالياً من النوافذ التي تطل على الخارج[3], وكانت إذا ذكرت في خطاب قال المتكلم لمخاطبه **"أكرمك الله عن ذكرها"**, ولا يحق لها الزواج ألا من ابن عمها, وان كان قبيح الوجه عديم الأخلاق كبير

[1] للمزيد عن استيطان الكويت ينظر:عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1971.
[2] مفيد كاصد الزيدي, بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين, مجلة كلية التربية للبنات, جامعه بغداد, العدد 3, المجلد 26, ايلول 2015, ص677.
[3] كوثر غضبان عبد الحسن, الأوضاع الاجتماعية في الكويت في مرحلة ما قبل النفط, مجلة الخليج العربي, البصرة ,العدد 3-4, المجلد40, 2012, ص142-144.

العمر وكان زواجها خالياً من المبالغات في أقامة الاحتفالات أو المآتم[4], كما لا يحق لها التعلم والعمل لعدم السماح لها في الخروج من البيت وإجبارها على الزواج المبكر[5].

يتضح أن وراء النظرة الدونية للمرأة الكويتية عدد من الأسباب منها, أن مجتمع الكويت منبعث من البداوة ومثل تلك المجتمعات مبدأ التفاخر لديها منطلق من الفروسية والقتال وهي أمور افتقرت لها المرأة ورفعت بالمقابل من الوضع الاجتماعي للرجل, كما أن سكان الكويت كان اعتمادهم في الجانب الاقتصادي على الجهد العضلي ومن الطبيعي أن يكون الرجل بالصدارة في ذلك, بالإضافة إلى ذلك أن طبيعة سيكولوجية البناء الجسدي للمرأة وامتلاكها عاطفة أكبر من الرجل جعلها محط ضعف في نظره, فيما كانت التفسيرات الخاطئة للشريعة الإسلامية سبب آخر في ذلك الانزواء.

حدث تغير في حياة المرأة الكويتية في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين بعد كثرة أسفار الكويتيين ومخالطة المجتمعات الغربية المتقدمة, ووصول الجرائد والمجلات الدينية والأدبية والسياسية للكويت[6], واكتشاف النفط وما نتج عنه من دخول الأجانب الى البلاد, وتوافد البعثات العلمية من العراق وبلاد الشام ومصر, وإرسال بعثات من الطلاب إلى الخارج, اذ تغيرت نظرة الكويتيين للمرأة, وبدأت تتدرج في الحصول على حقوقها شيء فشيء وفي مجالات مختلفة أهمها التعليم والزواج والعمل[7], ففي مجال التعليم سمح للمرأة بالتعلم منذ بداية النصف الثاني من الثلاثينيات عندما فتحت أول مدرسة للبنات عام 1937[8], استقدم لها مجلس المعارف الكويتي[9] مدرسات من فلسطين لتدريس البنات بدل المطوعات[10], وعندما تدفقت واردات النفط على الكويت عام 1946 خصصت الحكومة الكويتية ميزانية مستقلة للتعليم, إذ حددت في العام ذاته مبلغ قدره 8400 دينار كويتي للتعليم أكدت من خلاله على بناء المؤسسات التعليمية الخاصة بالبنات[11], فتم أنشاء أول معهد للمعلمات في الكويت عام 1952, وكان يقبل الخريجات من المتوسطة ومدة الدراسة أربع سنوات لأعداد المعلمات في مختلف الاختصاصات, كما تم بناء مدارس جديدة للبنات حتى ارتفع عددها في منتصف الخمسينيات الى ثلاثين مدرسة[12] احتوت على 1655 طالبة[13].

واصلت الحكومة الكويتية اهتمامها بتعليم المرأة من خلال إرسال أول بعثة بنات للدراسة في خارج الكويت عام 1956, إذ أوفدت إلى جامعة القاهرة[14], وقبل نهاية عام 1956 تم تأسيس مركز لتدريب البنات ركز بصورة أساسية على قبول بنات الأسر الفقيرة من اجل الارتقاء بواقعهن التعليمي والثقافي والمهني, ثم تحول المركز عام 1959 إلى معهد للبنات درست فيه مختلف المواد[15], وكان أهم انجاز حققته المرأة الكويتية في مجال التعليم حتى عام 1960 هو حصول ست كويتيات على الشهادة الجامعية وواحدة على شهادة الماجستير في الفيزياء النووية من خارج الكويت, أعقب ذلك إصدار

---

[4]قيس جواد علي الغريري, امتيازات نفط الكويت وأثارها الاقتصادية والاجتماعية 1934-1961, أطروحة دكتوراه(غير منشورة), المعهد العالي للدراسات السياسية, الجامعة ألمستنصريه, 2005, ص207.
[5]يوسف بن عيسى القناعي, صفحات من تاريخ الكويت, دار سعد, مصر, 1946, ص85- 86.
[6]يوسف بن عيسى القناعي, المصدر السابق, ص85.
[7]محمد عباس حميد الخفاجي, الكويت في عهد الشيخ صباح السالم الصباح(1965-1977م), رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الأداب, جامعة المنصورة, 2015, ص134.
[8]يعقوب يوسف الحجي, الكويت القديمة صور وذكريات, ط3, مركز البحوث والدراسات الكويتية, دار قرطاس, الكويت, 2004, ص108.
[9]مجلس المعارف الكويتي: منذ الثلاثينات من القرن العشرين تبنت الحكومة الكويتية الأشراف على التعليم النظامي, أذ تم تأسيس دائرة المعارف عام 1936 برئاسة الشيخ أحمد الجابر, وكانت النواة الأساسية للتعليم الحكومي في البلاد . ينظر: رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي, الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية 1950- 1971 أطروحة دكتوراه(غير منشورة), كليه التربية, جامعة البصرة, ص19.
[10]أدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ,مسيره 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة, مطابع القبس التجارية, الكويت, 1986, ص95.
[11]صفاء عبد المنعم حسن, تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكويت 1961 – 1980, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الاداب, جامعة الاسكندرية, دت, ص221.
[12]جريدة الراي العام, العدد 3551, السنة 13, 14 ايلول 1973, ص2.
[13]محمد عباس حميد الخفاجي, المصدر السابق, ص134.
[14]صفاء عبد المنعم حسن, المصدر السابق , ص226, ص234.
[15]قيس جواد علي الغريري, المصدر السابق, ص 204-205.

الدستور الكويتي عام 1962[16] والذي أكد على الزامية التعليم ومجانيته في المراحل الأولى دون التمييز بين الجنسين[17], وبدأ اثر ذلك ظهور المقالات الصحفية المؤيدة لحقوق المرأة في التعلم وكان أولها ما نشر في مجلة الأيمان تحت عنوان **"حقوق الفتاة الكويتية"** دعا إلى منح المرأة كافة حقوقها الاجتماعية[18], تبع ذلك صدور أول مجلة نسائية عام 1965 سميت بمجلة أسرتي طالبت في مقالاتها بحقوق المرأة الاجتماعية ولاسيما حقها في التعليم والعمل[19].

ازداد اهتمام الحكومة الكويتية بتعلم المرأة في النصف الثاني من الستينيات فعند افتتاح جامعة الكويت في 27 تشرين الثاني 1965[20], تضمنت الجامعة كلية خاصة بالبنات أطلق عليها كلية البنات الجامعية[21], ضمت في السنة الأولى لافتتاح الجامعة 31 طالبة[22], وفي عام 1966 بدأت الحكومة الكويتية تقدم مكافآت تشجيعية لتشجيع البنات على الدراسة في معاهد البنات وصلت الى 7000 دينار[23], وخصصت في العام ذاته 22 مركز لمحو الأمية بين النساء[24] مدة الدراسة فيها أربع سنوات بمعدل عشر حصص أسبوعياً[25], ونتيجة لتخرج عدد من طالبات جامعة الكويت وسعت الحكومة الكويتية خلال السبعينات من بعثات الدراسات العليا إذ بلغ عدد الموفدين عام 1973 إلى خارج الكويت 142 موفد بلغ عدد الطالبات منها 40 طالبة في مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية[26], تزامنت مع ارتفاع في أعداد مدارس البنات أذ بلغت في العام نفسه 103 حوت 7236 طالبة[27].

يتضح من خلال أعداد المدارس وفتح جامعة الكويت أن التعليم في الكويت متقدم قياساً مع بقية دول الخليج, وربما ساعد على ذلك صغر حجم الكويت قياساً بثرواتها والتي وفرت رأس مال كاف للعمل, أضف إلى أن قلة أعداد السكان دفع الحكومة الكويتية إلى زيادة الخبرات الداخلية بالاعتماد على كلا الجنسين وليس الرجال فقط حتى تقلل من اعتمادها على العنصر المهاجر خوفاً من التبعات الأمنية والسياسية التي تنتج عن بعض المهاجرين, كما أن اندثار المهن القديمة"سف الخوص, الحياكة, الخياطة, العجافة اي مهنة ضفر شعر البنات... الخ" دفع المرأة الكويتية للاهتمام بالتعليم للحصول على وظيفة لرفع دخل الأسرة لاسيما وأن استخدام الآلة في المنازل وفر وقت فراغ للمرأة بعد أن رفع عنها الأعباء المنزلية القديمة, والملاحظ أن افتتاح جامعة الكويت جاء مجاراة للعراق الذي افتتح جامعة البصرة في 1 نيسان 1964.

رافق تطور المستوى التعليمي للمرأة نهضة واضحة في قضايا الزواج إذ منحت المرأة حق اختيار الزوج[28], وفق قانون الأحوال الشخصية الصادر في 25 تشرين الأول 1967, فقد أكد القانون على عدم شرعية وقانونية الزواج إلا بعقد زواج يدون أمام القاضي تؤكد فيه المرأة موافقتها على الزواج, ومنع ذوي المرأة من التدخل وإكراه الفتاة على الزواج,

---

[16]للمزيد عن دستور الكويت لعام 1962 ينظر: مجلس الأمة الكويتي, دستور دولة الكويت والمذكرة التفسيرية(الصادر في 11 نوفمبر 1962), مكتبة مجلس الأمة, 2019.

[17]هند قاسم ابراهيم, المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي(دراسة حالة البحرين), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2005, ص58.

[18]قيس جواد علي الغريري, المصدر السابق, ص207-208.

[19]هند قاسم ابراهيم, المصدر السابق, ص67.

[20]جريدة الكويت اليوم العدد 583 السنة الثانية عشرة 21 حزيران 1966, ص5.

[21]أكرم عزيز محمد, تطلعات الدارسين بمراكز تعليم الكبار في دولة الكويت, المجلة التربوية, الكويت, العدد 62, مجلد16, 2002, ص23.

[22]سوسن جبار عبد الرحمن, تأثير النفط على التطور الاقتصادي الكويتي(1917-1972), مجله الدراسات التاريخية والحضارية, العدد22, المجلد7, 2015 , ص349, ص213.

[23]حمد محمد جاسم القحطاني, منطقة ظهر العدان جنوب دولة الكويت بين الماضي والحاضر, مجلة كلية الأداب, جامعة حلوان, العدد 26, تموز 2009, ص533؛ ابراهيم خليل العلاف, الخليج العربي دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم, مركز الدراسات الأقليمية, جامعة الموصل, ص179.

[24]أحمد عبد الوهاب محمود الجمعة, نشأة التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي(1945 – 1971), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الاداب, جامعة الموصل, 2006, ص89-90.

[25]جامعة الكويت, جامعة الكويت في 22 عاماً, شركة ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع, الكويت, 1988, ص14.

[26]جريدة الراي العام, العدد 2397, السنة 12 ,13 نيسان 1973, ص2.

[27]محمد عباس حميد الخفاجي, المصدر السابق, ص134.

[28]صفاء عبد المنعم حسن, المصدر السابق, ص263.

كما ضمن القانون للمرأة حقوقها الزوجية في المهر ووفر لها سبل المعيشة اللائقة والاحترام, وصان حقوقها حتى بعد الانفصال إذ أقر لها النفقة التي أوجبت على الزوج دفعها[29].

انسجمت المرأة الكويتية تباعاً مع مراحل التطور وبدأت بوضع شروطها في اختيار شريك الحياة وكانت قائمة على درجة تعلم الزوج ومدى ثقافته, وليس على أساس الأنساب والقربى كما كان في السابق, رافق ذلك ظهور تجاه جديد لدى المرأة في الرفض المطلق لظاهرة تعدد الزوجات[30], ونبذ العادات القديمة في السن المبكر للزواج وفضلت العمر المتقدم قبل الارتباط[31], وامتلكت حرية الخروج مع الخطيب بعد عقد القران حتى عرفت الكثير عن شخصيته وما حمل من صفات وعادات وتقاليد وقيم اجتماعية[32], كما شهدت مراسم الزواج دخول الطابع الحديث من حفلات موسيقية ومظاهر غربية[33], وأصبحت من مراسم الزواج الأساسية قيام الزوج بأخذ زوجة إلى دولة من الدول التي اشتهرت بالسياحة لقضاء شهر" العسل"[34], تبع ذلك تخل الكثير من سكان الكويت عن محددات الزواج القديمة المتمثلة في الدين أو الطائفة أو الجنس أو اللون[35], بل وان العديد منهم صاهر المهاجرين فنجد الرجال تزوجوا من نساء مهاجرات وكذلك كثير من النساء الكويتيات تزوجن من رجال مهاجرين من خارج الكويت حتى وصلت نسبة الزواج من هذا النوع في المجتمع الكويتي نهاية عام 1968 حوالي 28٪[36], وخففت الحكومة من وطأة المهور على الشباب إذ قدمت منذ أيار 1969 قروضاً ماليه للراغبين بالزواج عن طريق بنك التسليف والادخار[37] اختلف مقدارها على مر السنوات[38].

حملت التغييرات السابقة نظرة جديدة في المجتمع تقوم على ان المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع لا يمكن تجاهله[39], وتدريجياً بدأت النساء الكويتيات التخلي عن أعمال المنزل لأن الكثير من الأسر استعانت بخادمات من المهاجرين[40], اهتممن بكافة أعمال المنزل وكذلك رعاية الأطفال, وهذا عاد إلى ارتفاع الدخول بسبب واردات النفط وانشغال المرأة بالعمل خارج المنزل, والملاحظ ان أغلب الخادمات كانت لا تجيد اللغة العربية وان الكثير منهن تكلمن اللغة الانجليزية ولغات أخرى الأمر الذي انعكس على تربية الأبناء إذ بدأ العديد من الأطفال تعلم الكثير من المفردات اللغوية سواء كانت انكليزية آو غيرها قبل الالتحاق بالمدرسة, وكان الطفل أكثر تعلق بالمربية من أمة[41], رافق كل ذلك ارتفاع في حالات الاختلاط بين الجنسين في النوادي والأماكن العامة, كما حدث تغير في لباس المرأة فبعد أن كان عباءة سوداء وعليها

---

[29]دولة الكويت الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي, الفصل التشريعي الثاني, دور الانعقاد العادي الثاني, مضبطة الجلسة السابعة / أ / 181 / , 12 كانون الأول 1967, ص98- 104, ص139-140.

[30]علي دوشي العرادة , مكانة المرأة وصورتها في المسلسلات الكويتية (مسلسل زوارة خميس نموذجاً) دراسة تحليلية – نوعية, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الأعلام, جامعة الشرق الأوسط, أيار 2013, ص57.

[31]منيرة عبد الرحمن, الطبقات الاجتماعية في الخليج العربي – دراسة تطبيقية, ورقة قدمت إلى مؤتمر بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1982, ص113.

[32]صفاء عبد المنعم حسن, المصدر السابق, ص263.

[33]منيرة عبد الرحمن, المصدر السابق, ص213.

[34]عبد الرءوف عبد العزيز الجرداوي وعلي الطراح, الأسرة في المجتمع النفطي ملامح من التاريخ الاجتماعي للكويت, ط3, دار قرطاس, الكويت, 1988, ص86.

[35]منيرة عبد الرحمن, المصدر السابق, ص213.

[36]صلاح عطية صبيح, العادات الاجتماعية لدورة الحياة في المجتمع الكويتي, دار مؤسسة الصباح, الكويت, 1980, ص385 0-386.

[37]بنك التسليف والادخار : تطبيقاً للقانون رقم 30 لسنة 1965 تم أنشاء بنك جديد في الكويت باسم بنك التسليف والادخار, وحدد رأسماله بمبلغ عشرين مليون دينار كويتي, وحدد عمل البنك في دعم كافة المشاريع الاقتصادية الصناعية والتجارية والزراعية في الكويت. ينظر : جريدة الكويت اليوم , العدد 1041 , السنة الحادية والعشرون ,24 تموز 1975 ص7 .

[38]قدري قلعجي, النظام السياسي والاقتصادي في دوله الكويت, دار الكتاب العربي, القاهرة, دت, ص85.

[39]علي دوشي العرادة, المصدر السابق, ص63.

[40]لأهمية موضوع الخدم وتأثيره في العائلة الكويتية أصدرت الحكومة الكويتية قانون خاص بالخدم حدد اكد فيه على تحديد مكان عمل الخدم وأقامتهم وعدم التنقل إلى بعلم الحكومة والغاء أقامتهم مع نهاية عقد العمل. ينظر: جريدة الراي العام , الكويت ,العدد 4994 ,السنة 17 , 22 ايلول 1977, ص3.

[41]عبد الرءوف عبد العزيز الجرداوي وعلي الطراح, المصدر السابق, ص92.

الجلباب ذات الأكمام الطويلة تحولت إلى ملابس من القطن أو الحرير مطرزة وملونة أقل حشمة مما كانت علية ارتدها الفتيات والشابات والنساء, ساورها ارتفاع في حب الدعة "البذخ" بسب تحسن دخل العائلة الكويتية[42].

يتضح أن تطور المرأة الكويتية رغم ما أحدث من تقدم في أوضاعها الاجتماعية ألا أنه حمل معه بعض السلبيات, فتعلق الطفل بالمربية أكثر من أمه فيه نوع من التفكك الأسري, كما أن الاختلاط غير المقيد وارتداء الملابس غير المحتشمة مؤشر على انفتاح ليس مدروس حمل معه سلبيات مخالفة للبيئة الاجتماعية لسكان الكويت أضف إلى أنها مخالفة لمثل الإسلام المنظمة لعمل المجتمعات, والملاحظ أن تعلم اللغة منذ الطفولة على الرغم من أهميته الا أنه بالمقابل جانب مهم من عملية التلاقح الفكري وانتقال الثقافة الغربية إلى المجتمعات الشرقية وتقبلها بما تحمل من سلبيات وايجابيات.

منح التطور الذي حل بالمرأة حرية أوسع في الخروج من المنزل ومزاولة العمل[43], وأصبحت أكثر قدرة على نبذ عادات الماضي فقد أتاح لها التعليم الخروج من المنزل ومشاركة الرجل في أعباء الحياة[44], ولاسيما وان الحكومة الكويتية بدأت في الستينيات بمشاريع تنمية واسعة شملت مجالات صناعية مختلفة فبرزت الحاجة إلى أشراك المرأة في العمل وتوسيع قاعدة الإنتاج, وكذلك إشراكها في جوانب المعرفة بما تناسب مع قدراتها, وقد حققت المرأة الكويتية مشاركات واسعة في الوظائف العامة ودخلت في مجال التدريس والإحصاء والطب والإذاعة والتلفزيون والتمثيل, كما عمل بعض النسوة في خطوط الطيران ومجلس التخطيط وادارة البنوك ووزارة الخارجية[45], أهمهن نسيمة الخالد مديرة لأول بنك نسائي منذ عام 1965, نجيبة الملا وهي طبيبة حصلت على شهادتها من بريطانيا عام 1966, شيخة القطامي معيدة في جامعة الكويت قسم الكيمياء وهي خريجة كلية العلوم بجامعة القاهرة 1968 إذ نالت درجة الماجستير[46], ومريم الصالح ومريم الغضبان أول فتاتان تعملان بالمسرح[47], وسعاد عبد الله ممثلة ومنتجة برامج تلفزيونية, باسمة سليمان السمعان أول مذيعة كويتية بالتلفزيون, منيرة القطامي أول أخصائية للعلاج الطبيعي في مستشفى شلل الأطفال بدولة الكويت, وقد وصل عدد الموظفات عام 1969 الى 569 موظفة[48].

شجعت الحكومة الكويتية المرأة على العمل ووفرت لها سبل الضمان الاجتماعي لحين حصولها على وظيفة[49], إذ حصلت شأنها شأن الرجل على مرتب شهري حسب قانون العاطلين[50], أما من بلغت سن الشيخوخة اي سن الستين فما فوق, فشملت بضمان الشيخوخة والرعاية الاجتماعية, ولم تقتصر رعاية الحكومة عند ذلك بل شملت المطلقات وغير المتزوجات فوق سن الثامنة عشرة غير القادرات على العمل كما وشمل القانون زوجات السجناء وأبنائه بالضمان الاجتماعي[51], وبرز النهج الحكومي في تشجيع المرأة على العمل أثناء الخطاب الذي ألقاه الأمير صباح السالم

---

[42]محمد عباس حميد الخفاجي, المصدر السابق, ص135 -136.
[43]عزيز محمد حبيب, العالم العربي من الخليج إلى المحيط(الكويت), مطبعة العالم العربي, القاهرة, 1971, ص131.
[44]عبد الرءوف عبد العزيز الجرداوي, الهجرة والعزلة الاجتماعية في المجتمع الكويتي, شركة الربيعان للنشر والتوزيع, الصفاة, 1984, ص97

.
[45]محمد عباس حميد الخفاجي, المصدر السابق, ص134.
[46]جريدة الأنباء, الكويت, العدد 14321, الأحد 20 كانون الثاني 2008, ص22-23.
[47]عزيز محمد حبيب, المصدر السابق, ص133.
[48]محمد طنطاوي, المرأة الكويتية في ميدان العمل, مجلة العربي, العدد 151, حزيران 1971, ص85-91.
[49]سهى عبد العليم, المرأة الكويتية في ظل العولمة الغربية, ورقة إلى مؤتمر المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية, بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1982, ص80.
[50]قانون العاطلين: في نيسان 1968 صدر قانون خاص بالعاطلين عن العمل نص على فتح سجل خاص بمكتب ملحق برئاسة الوزراء يسجل فيه أسماء العاطلين, على أن يضع رئيس مجلس الوزراء القواعد الخاصة بضوابط التسجيل في السجل ومتابعة حالة المسجلين فيه , وكان هناك ارتباط وتواصل بين القائمين بالمكتب ورئاسة الوزراء, ولا يسمح لأي وزارة تعين شخص من خارج الأسماء المدونة في المكتب. للمزيد ينظر : سجل العالم العربي لعام 1969, ص40؛ دولة الكويت , مجلس الأمة الكويتي, الفصل التشريعي الثاني, دور الانعقاد العادي الثالث, ادارة اللجان, لجنة الشئون التشريعية والقانونية, التقرير الثامن عشر, 22 / 4 / 1969.
[51]عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعشن, العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1997, ص45.

الصباح(1965-1977)[52] في 22 شباط 1970 بمناسبة يوم المرأة العالمي إذ قال **"لا مكان للمرأة المتخلفة في مجتمع ناهض ولا ارض للمجتمع أو نهضة حقه لشعب من الشعوب الا على أكتاف رجالة ونسائه سوياً"**[53].

نتيجة لذلك التشجيع توسعت مشاركة المرأة في العمل خلال النصف الأول من السبعينيات, وعملت في المهن التي كانت لمدد طويلة حكراً على الرجل كالمهن الفنية والتجارية[54], فكانت المرأة الكويتية بذلك المجال في مقدمة النساء في الخليج العربي والأكثر مشاركة في العمل والإنتاج والحياة الأدبية والثقافية والاجتماعية والتدريس والخدمات الطبية والفنية[55], وان مشاركتها في لعب دور أساسي بالمجتمع عزز جودة النمو الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات الدولة و ذهب بالمجتمع تباعاً نحو التحديث[56], ففي مقال للمؤرخ الكويتي الدكتور محمد الرميحي حول التقدم الذي حل بالمرأة الكويتية بالمقارنة مع الماضي يقول فيه **" لو قدر لجدتي التي توفيت إلى رحمة الله في الأربعينات من القرن العشرين أن تعود إلى الحياة من جديد لترى ما حل بمجتمعها وجيرانها وعائلتها وقبيلتها, فأنها سوف تصاب على الأقل بـ (صدمة ثقافية) عميقة وتتمنى أنها لو لم تبعث من جديد, وبالتأكيد لن تصدق ما تشاهد أو تسمع أو حتى تشم, فلم يكن في مخيلة جيلها أن تخرج المرأة إلى العمل, فهي تعرف أنها تخرج مرتين من بيتها طوال حياتها الأولى إلى بيت زوجها والثانية إلى القبر"**[57].

يبدو أن التقدم الذي احرزته المرأة الكويتية في مجال التعليم والزواج والعمل عاد السبب الأساس فيه إلى وعي العائلة الحاكمة في الكويت وذلك جاء تباعا من الاحتكاك المباشر ما بين حكام الكويت والغرب سواء من خلال سفر الحكام إلى دول أوربا أو من خلال زيارة بعض الشخصيات الغربية إلى الكويت مما دفع حكام الكويت إلى مجارات التطور الأوربي والنهوض بواقع المرأة.

ثانيا: الحقوق السياسية للمرأة الكويتية

بدأ الاهتمام بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية في عهد الشيخ عبد الله السالم (1950-1965)[58], عندما سمح للنساء عام 1955 بتأسيس الجمعيات النسائية[59], وقد أسندت الكويتيات الكثير من قرارات الشيخ وفي مقدمتها الإعلان عن استقلال الكويت عام 1961 إذ نظمت النساء أول مظاهرة نسوية في 27 حزيران 1961 مؤيدة لقرار الاستقلال وشاجبة لمنكريه[60], ثم وحدت النساء جهودها في ظل تنظيمات نسائية شملت أنشاء الجمعيات الثقافية وفقا لقرار الأمير عبد الله السالم, فتأسس نتيجة لذلك جمعيتان هما جمعية النهضة الأسرية[61], والجمعية الثقافية والاجتماعية[62], اللتان طالبتا

---

[52]الشيخ صباح السالم الصباح: ولد في الكويت عام 1915 , درس في الكتاتيب ولم يتلق التعليم في الجامعات, تدرج في عدد من المناصب أهمها: أول رئيس للشرطة العامة عام 1938 , ورئيساً لدائرة الصحة 1959 , وعين في 17 كانون الثاني 1962 أول وزير للخارجية بتاريخ الكويت, ووليا للعهد في 29 تشرين الأول 1962, ورئيساً للوزراء من 1963 حتى تولى الحكم في 17 تشرين الثاني 1965, توفى في 31 كانون الأول 1977. للمزيد ينظر: عبد الرحمن المطيري, لمحات من الكويت الحديثة في عهد صباح السالم, الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة, الكويت, 1978, ص29 -31؛ د. ع . و , ملف العالم العربي, الكويت سير وتراجم, ك -/1901.

[53]نقلاً عن: نواف فلاح الحميدي, التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت 1938 إلى 1975, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الاداب, جامعة عين شمس, دت, ص187.

[54]علي دوشي العرادة, المصدر السابق, ص62.

[55]أحمد عبد الوهاب محمود الجمعة, المصدر السابق, ص235-236.

[56]لطيفة حسين الكندي, تحرير المرأة في فكر القناعي, وزارة الأعلام, الكويت, 2006 , ص11.

[57]نقلاً عن: فتحي عباس الجبوري وأحمد صالح الجبوري, تاريخ الخليج العربي, دار الفكر, عمان, 2009, ص176.

[58]عبد الله السالم الصباح : ولد في الكويت 1915, تولى الحكم 1950, شهد عهده مجموعة من الأحداث أهمها, استقلال الكويت 1961, وإصدار الدستور 1962, وتأسيس مجلس الأمة 1963, توفى في 24 تشرين الثاني 1965. للمزيد ينظر: يوسف عبد المحسن التركي , الشيخ عبد الله السالم حياته وأعماله 1950-1965 , ط2, دار السياسة , الكويت , 1985.

[59]منير نصيف, المرأة الكويتية بين الأمس واليوم, مجله العربي, الكويت, العدد 199, حزيران 1975, ص139-143؛ عبير مبارك, المصدر السابق, ص20.

[60]سهى عبد العليم, المصدر السابق, ص80.

[61]جمعية النهضة الأسرية : تأسست في 30 كانون الأول 1962 , سجلت بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 17 كانون الثاني1963 , واشتهرت بعد التسجيل باسم جمعية النهضة العربية النسائية, وضعت الجمعية مجموعة من الأهداف لعملها منها: مساعدة المرأة في المطالبة بحقوقها و نشر الوعي الثقافي والعلمي بين النساء , وتوسيع دورها في خدمة المجتمع والوطن , أعلنت في 17 كانون الثاني 1973 أثناء جلسة

بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية لاسيما وان قانون الانتخابات الصادر عن المجلس التأسيسي[63] عام 1962[64] منع المرأة من حق التصويت والترشيح, فتحتم عليها النضال لكسب الحقوق السياسية[65].

بدأت المطالبات الرسمية بحقوق المرأة السياسية في نيسان 1971, اذ عقدت أول ندوة للمطالبة بحقوقها السياسية جمعت أساتذة وطلبة من جامعة الكويت وبعض المثقفات من أعضاء الجمعيات, أكد فيها على عدم شرعية أي مجلس أمة لم تساهم المرأة بانتخاب أعضائه, وقد صوت 75٪ من الحاضرين إلى جانب حق المرأة بالانتخاب, ودعوا المجلس إلى الاقتداء بتجربة الدول الأخرى التي منحت المرأة حقوقها[66], وكانت الندوة بداية لمطالبات عديدة, ففي تشرين الأول من العام ذاته قدمت السيدة نورية صالح السداني[67] الناشطة في مجال المطالبة بحقوق المرأة, رسالة إلى مجلس الأمة الكويتي طالبت فيها بمنح النساء حقوقهن السياسية[68] , ولكن مجلس الأمة لم يهتم آنذاك بأمر الرسالة وبقى الوضع على ما هو عليه[69].

تبعت تلك الرسالة مطالبات رسمية واسعة بحقوق المرأة السياسية كان في مقدمتها مقترح نائب البرلمان الكويتي سالم خالد داود المرزوق[70], إذ طالب في 11 كانون الأول 1971 بمنح المرأة حق الانتخاب والمشاركة السياسية[71], فأيد طلبه من قبل 12 نائباً من أعضاء مجلس الأمة لكن عورض من بقية الأعضاء ورفض في نهاية المطاف من قبل اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة[72], وتزامن اقتراح المرزوق مع عقد أول مؤتمر نسائي في 15 كانون الأول 1971 في جمعية النهضة الأسرية الكويتية في منطقة العديلية ترأسته السيدة نورية السداني, وقد خرج المؤتمر بعدد من المناشدات منها السماح للمرأة بدخول السلك الدبلوماسي[73], ومنحها حق ممارسة عملية الانتخاب غير المشروط [74], والمطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في العمل[75], والسماح للمرأة بممارسة مهنة المحاماة[76].

الجمعية العمومية تغير أسم الجمعية إذ سميت جمعية النهضة الأسرية. للمزيد ينظر: ليلى محمد صالح, أدب المرأة في الكويت, منشورات ذات السلاسل, الكويت, 1978, ص92 -93؛ جريدة الراي العام, الكويت, العدد4321, السنة 15 ,31 تشرين لأول 1975, ص3.

[62]الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية : تأسست الجمعية في الكويت عام 1963 برئاسة لولوه القطامي وأصبحت أمينة السر لها كوثر الجوعان, وهي أول جمعية نسوية في الكويت سجلت في نفس عام التأسيس بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل, عملت الجمعية على عقد أول مؤتمر اقليمي للمرأة في الخليج العربي للفترة من 21 – 24 نيسان 1975 , ودعت منظمة الأمم المتحدة والاتحادات النسائية في كافة الدول للمشاركة في المؤتمر. ينظر: ليلى محمد صالح, المصدر السابق, ص95 97؛ عزيز محمد حبيب, المصدر السابق, ص134 -135؛ جريدة الراي العام, الكويت, العدد4321, السنة 15 ,31 تشرين لأول 1975, ص3.

[63]للمزيد عن تشكيل المجلس التأسيسي الكويتي ينظر: دعاء علي سرحان, المجلس التأسيسي الكويتي 1961-1963: دراسة تاريخية, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة البصرة, 2017.

[64]للتعرف على قانون الانتخاب الكويتي. ينظر: جريدة القبس, الكويت, العدد 2782, الخميس 14 شباط 1980,ص10.

[65]منير نصيف, المصدر السابق, ص142-143.

[66]مجلة العربي, العدد 149, نيسان 1971, ص58-59.

[67]نورية صالح السداني: ولدت في حي الوسط بمدينة الكويت عام 1946, درست في المدرسة القبلية ومن ثم في مدرسة حوالي إذ أكملت الثانوية , انتقلت بعد ذلك إلى مصر, درست الاخراج التلفزيوني في القاهرة وتخرجت عام 1964 – 1965 من معهد التلفزيون العربي بالقاهرة إذ عملت مخرجة تلفزيونية في الكويت, أسست أول جمعية نسائية في تاريخ البلاد هي جمعية النهضة الأسرية عام 1962. ينظر : جريدة الأنباء, الكويت, العدد 14321, الأحد 20 كانون الثاني 2008 , ص23.

[68]سوسن جبار عبد الرحمن, المصدر السابق, ص229.

[69]سهى عبد العليم, المصدر السابق, ص83.

[70]سالم خالد داود المرزوق: سياسي كويتي من أصول نجدية ولد عام 1946, انتخب عضواً في مجلس الأمة الكويتي خلال الدورة الانتخابية لعام 1971 و 1975 عن منطقة القبلة, عرف بفكره الاقتصادي إذ كان له دور في تأميم النفط الكويتي 1976, توفى عام 2000. ينظر: سهى عبد العليم, المصدر السابق, ص87.

[71]فيصل بن سعود المجفل, حقوق الانسان والتغير السياسي في الكويت, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الأنظمة والعلوم السياسية, جامعة الملك سعود, 2007 , ص169.

[72]علي دوشي العرادة, المصدر السابق, ص59.

[73] محمد منيف محمد العجمي, المرأة الكويتية والمشاركة السياسية نظرة علمية تحليلية, ط2, دار الجديد, بيروت 2000, ص112.

[74]قدري قلعجي, المصدر السابق, ص272.

[75]مفيد كاصد الزيدي, التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938- 1971, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,2000, ص160.

[76]محمد منيف محمد العجمي, المصدر السابق, ص112-114.

استند المؤتمر في المطالبة بحقوق المرأة السياسية على نصوص الدستور فقد أكدت المادة 29 من الباب الثالث من دستور عام 1962 على أن الناس سواسية في الحقوق والواجبات ولم تميز بين الرجل والمرأة[77], كما أشارة المادة 82 من الفصل الثالث الباب الرابع عن الشروط التي يجب أن تتوفر في عضوية مجلس الأمة وهي أن يكون كويتي الجنسية وأن يبلغ من العمر ثلاثون سنة, وأن يجيد القراءة والكتابة ولم يكن هناك شرط منع المرأة من الانتخابات[78], وعلى اثر المؤتمر تقدمت مئة امرأة من المجتمعات بعريضة إلى رئاسة مجلس الأمة الكويتي ناشدن فيها المجلس بتلبية مطالبهن, اذ أحيلت مطالب المؤتمر من قبل رئيس مجلس الأمة السيد خالد صالح الغنيم[79] للجنة العرائض والشكاوي للنظر فيها وتقديم تقرير حول مطالبها للمجلس[80].

اشتدت النقاشات في أروقة مجلس الأمة الكويتي عام 1973 حول منح المرأة حقوقها السياسية, إذ أنقسم المجلس الى أربعة اتجاهات الأول كان إسلامي متشدد رافض لحقوق المرأة السياسية في الانتخاب والترشيح, وعدها مخالفة للإسلام وغير منسجمة مع العادات والتقاليد الاجتماعية[81], أما الاتجاه الثاني فكان مؤيد لمنح المرأة كافة حقوقها وكان أعضاء هذا الاتجاه أقلية في المجلس وهم على خلاف مع الاتجاه الأول وكانوا مساندين من رئيس المجلس[82] , أما الاتجاه الثالث فأنصاره سلكوا طريق وسط بين المعارضين والمؤيدين منتظرين رجحان كفة أي منهما, في حين برز تجاه رابع مبهم الهدف متردد في رفض الحقوق أو الموافقة عليها[83], وقد أسفرت تلك النقاشات عن هيمنة أصحاب الاتجاه الأول وفشل المرأة في الحصول على حقوقها السياسية[84].

يتضح من نقاشات مجلس الأمة الكويتي بخصوص المرأة عام 1973 عدد من القضايا منها, عدم انسجام رؤى المجلس, وبروز التطرف الديني المؤثر بشكل واضح في العملية السياسية حتى أنه تجاوز الدستور من خلال تغليب نزعة التطرف الكابتة لحرية المرأة, والملاحظ أن مناقشة حقوق المرأة السياسية في مجلس الأمة خلال تلك المدة هو بحد ذاته أنجاز للمرأة الكويتية لأنها استطاعت الانتقال من مرحلة المطالبات العامة إلى مرحلة النقاشات في المؤسسات الرسمية مما عد نقلة مهمة وممهدة إلى مراحل تلتها.

خلال عام 1974 وافقت الحكومة الكويتية على تشكيل الاتحاد النسائي في الكويت من اتحاد جمعيتان هما الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية[85] وجمعية النهضة الأسرية برئاسة نورية السداني, وكان الهدف الأساس من الاتحاد رعاية شؤون المرأة وتوحيد دائرة المطالبة في حقوقها وفق ما أقره الدستور[86], وفي عام 1975 وتحديدا من 21 -24 نيسان استضافة الكويت المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة الخليجية وبدعوة من الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية الكويتية, إذ حضرته وفود نسائية من أغلب الدول العربية وغير العربية[87] كما حضره وفد من الأمم المتحدة ومثل الكويت في المؤتمر لولوة عبد الوهاب القطامي[88] وجرت جلساته برعاية الحكومة الكويتية, وقد أكد الحاضرون على ضرورة منح

---

[77] علي دوشي العرادة, المصدر السابق, ص58.
[78] هند قاسم ابراهيم, المصدر السابق, ص97.
[79] خالد صالح الغنيم: ولد في الكويت بمنطقة القبلة عام 1911 درس في كتاتيبها القران واللغة العربية والرياضيات, بعدها أنتقل إلى المدرسة المباركية إذ أكمل تعليمة الثانوي فيها, بدأ عملة السياسي عام 1963 عندما أنتخب عضواً في مجلس الأمة, وفي عام 1971 وصل إلى رئاسة مجلس الأمة إذ تولى أدارة المجلس لدورتين 1971 – 1975 و 1975 – 1976 فكان أول من يرأس مجلس الأمة لدورتين, توفى في 30 كانون الأول 1990 . ينظر : جريدة المرسال, الكويت , العدد 2486, 17 تشرين الثاني , 2016.
[80] فيحان العتيبي, الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت 1921 – 1990, ذات السلاسل, الكويت, 2010, ص155.
[81] صلاح العقاد, التيارات السياسية في الخليج العربي, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, 1974, ص256.
[82] هند قاسم ابراهيم, المصدر السابق, ص82.
[83] محمد منيف محمد العجمي, المصدر السابق, ص112-113.
[84] مسعود الخوند, الموسوعة التاريخية الجغرافية, ج5, بيروت, دت, ص366.
[85] محمد غيث الأنصاري, المجتمعات الخليجية في ظل التغيير, مجلة جامعة قطر, العدد 567, السنة السابعة, 1998, ص116؛ محمد منيف محمد العجمي, المصدر السابق, ص146.
[86] فيصل بن سعود المجحفل, المصدر السابق, ص169.
[87] جريدة الراي العام, العدد 4129, السنه 15 ,21 نيسان 1975 ص4.
[88] لولوة عبد الوهاب القطامي: ولدت عام 1931, درست في كلية التربية بجامعة ادنبرة وتخرجت مدرسة 1960, ترأست الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية 1963, ترأست كلية البنات في جامعة الكويت 1975. من المطالبات بحقوق المرأة الكويتية. للمزيد ينظر: جريدة الأيام,البحرين, العدد 13497, الأحد 22 اذار 2026, ص3-5.

المرأة كافة حقوقها ومشاركتها في جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما تلائم مع قدراتها في تحقيق النهضة والتقدم وضمن لها كافة حقوقها[89], مستندة في ذلك على القانون الدولي والتأييد الواسع الذي تتلقاه من الجهات الرسمية والشعبية[90].

أثناء الفصل التشريعي الرابع قدم النائبان جاسم عبد العزيز القطامي[91] وراشد عبد الله أحمد[92] الفرحان إلى مجلس الأمة الكويتي في 15 تشرين الثاني 1975 مشروع متكامل أعطى للمرأة كافة حقوقها السياسية بالترشيح والانتخاب, وكان مشروعاً جيداً لمنح المرأة حقوقها السياسية لكنة وئد من قبل أعضاء التيار الإسلامي المتشدد في مجلس الأمة فلم ير النور[93], وفي ذلك السياق تحدث رئيس مجلس الأمة خالد صالح الغنيم عن وضع المرأة الكويتية في 27 كانون الأول من العام ذاته قائلاً **"ولا يفوتني في هذا الشأن أن أذكر أن المرأة الكويتية تسهم فعلاً في مختلف مجالات الحياة العامة في الكويت إلى درجة أصبح من الشذوذ الإصرار على حرمانها من الحقوق السياسية, وخاصة فيما يتعلق بالكويتيات المثقفات ويكفي في هذا الخصوص أن يلقي المرء في نظرة على نصيب المرأة الكويتية في الوظائف مثلاً وفي التعليم خاصة في الكليات والجامعات وكذلك في الصحافة والاذاعة والتلفاز وغيرها, وعليه أرى من الخير أن نكون واقعيين وأن نتوج إصلاحاتنا السياسية والدستورية بأنصاف المرأة, نصف المجتمع باعطائها حق الانتخاب والترشيح على السواء"**[94], وقد شاطرت السيدة نورية السداني كلام رئيس مجلس الأمة ففي تعليلها لسبب عدم منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية[95] قالت السداني في 29 كانون الأول **" أن المشكلة الرئيسية أمام تحقيق حقوق المرأة السياسية كانت تتجسد في المقاومة الاجتماعية لتلك الحقوق, بينما كان نظام الحكم في الكويت منفتحاً واعياً مؤمناً بالتغيير الحضاري ساعياً أليه, وكان موقف الحكم مسانداً لحقوق المرأة, لكنة يجد نفسه أمام وضع اجتماعي معقد بما يتمثل في التيارات السياسية الأصولية في المجتمع"**[96].

يتضح من كلام الغنيم والسداني أن السلطة التنفيذية مساندة لحقوق المرأة ولكن العقبة التي وقفت أمامها هي التيارات الاصولية كون تلك الجماعات غير مؤمنة بحرية المرأة نتيجة لتفسيراتها الخاطئة لمبادئ الشريعة الإسلامية وغالباً ما تأثروا هؤلاء بآراء دول إسلامية عرفت بالتزمت الديني والنظرة إلى المرأة على أنها خلقت لمنزلها لا غير.

الخاتمة

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1-عنصر الاحتكاك في ثقافة سكان الكويت عامة والمرأة الكويتية خاصة واضح من خلال الاحتكاك مع المهاجرين, وسفر الرجال والنساء للدراسة خارج البلاد, ودخول التيارات الفكرية ذات الأصول الغربية والتي اجتاحت الخليج العربي مثل القومية والماركسية والليبرالية, والتي كانت لها دور في تبن أفكار متقدمة دعت إلى النهوض بواقع المرأة, مما أحدث

---

[89]جريدة الراي العام, العدد 4130, السنه 15 ,22 نيسان 1975, ص4.
[90]جريدة الراي العام, العدد 4134, السنه 15 ,26 نيسان 1975 , ص4.
[91]جاسم عبد العزيز القطامي: ولد عام 1928, تولى رئاسة الاتحاد الكويتي لكرة القدم 1952, انتخب عضواً في مجلس الأمة الكويتي 1963 واستمر لثلاث دورات, عد من المؤسسيين للمنظمة العربية لحقوق الانسان عام 1983, توفى 2012. للمزيد ينظر: هدى رياض عبد الحمزة الخزاعي, جاسم عبد العزيز القطامي ودوره النيابي والسياسي في الكويت 1927-2012, رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة المثنى, كلية التربية للعلوم الإنسانية, 2022.
[92]راشد عبد الله أحمد الفرحان: سياسي كويتي ولد عام 1930, درس القانون في كلية الشريعة بجامعة الأزهر وتخرج محامي عام 1961, أنتخب عضواً في مجلس الأمة الكويتي للمدة (1963 -1975)إذ عين خلالها وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية 1971. للمزيد ينظر: جريدة الأنباء, الكويت, العدد 13620, السبت 1 شباط 2014, ص8-9.
[93]فيصل بن سعود المجحفل, المصدر السابق, ص169.
[94]نقلاً عن: قدري قلعجي, المصدر السابق, ص64-65.
[95]الجدير بالذكر أن المرأة الكويتية لم تنل حقوقها السياسية بالانتخاب الا في ايار 2005 عندما وافق مجلس الأمة على مشاركتها بالانتخاب والترشيح. ينظر: هند قاسم أبراهيم, المصدر السابق, ص53.
[96]نقلاً عن: علي دوشي العرادة, المصدر السابق, ص59.

انطلاقة واسعة في أفكار سكان الخليج ومنهم الكويت جعل المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية جل ما سعوا اليه وكانت مطالبهم في حقوق المرأة من بين أهم المطالب.

2- البلدان التي خضعت للنفوذ الغربي ومنها الكويت التي عقدت اتفاقية انجلو كويتية مع بريطانيا في 23 كانون الثاني 1899 كانت أيسر في تقبل العولمة من البلدان التي خضعت للدولة العثمانية الإسلامية, فكان النهوض في الأولى ايسر لأنها ابتعدت عن المفاهيم المقيدة للمرأة فكانت أكثر حرية وعملت دون محددات.

3-تشريع الدستور الكويتي عام 1962 أعطى المرأة سند قانوني مكنها من المطالبة في حقوقها على الرغم من معارضة بعض الجهات والتي حاولت فرض رؤيتها على الدستور.

4- اتضح أن السلطة التنفيذية في الكويت كانت أكثر استجابة من أغلب دول الخليج إلى مطالب سكانها ومنهم النساء.

5-رغم تحول الكويت من مشيخة إلى دولة عام 1961 وتشكيل مؤسسه برلمانية بعد ذلك الا أن الامتداد القبلي كان واضح في سير جلسات مجلس الأمة الكويتي, وهذا عاد الى اعتناق الكثير من أعضاء مجلس الأمة أفكار تقليدية متوارثة من الإباء إلى الأبناء بعيدة كل البعد عن التحضر.

المصادر

أولا:الوثائق المنشورة

(1)دولة الكويت الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي, الفصل التشريعي الثاني, دور الانعقاد العادي الثاني, مضبطة الجلسة السابعة / أ / 181 / 12 كانون الأول 1967 .
(2)دولة الكويت , مجلس الأمة الكويتي, الفصل التشريعي الثاني, دور الانعقاد العادي الثالث, ادارة اللجان, لجنة الشئون التشريعية والقانونية, التقرير الثامن عشر, 22 / 4 / 1969.
(3)سجل العالم العربي لعام 1969.
(4) د. ع . و , ملف العالم العربي, الكويت سير وتراجم, ك -/1901.

ثانياً:الاطاريح والرسائل

(1) قيس جواد علي الغريري, امتيازات نفط الكويت وأثارها الاقتصادية والاجتماعية 1934-1961, أطروحة دكتوراه(غير منشورة), المعهد العالي للدراسات السياسية, الجامعة ألمستنصرية, 2005.
(2) أحمد عبد الوهاب محمود الجمعة, نشأة التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي(1945 – 1971), رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الاداب, جامعة الموصل, 2006.
(3) دعاء علي سرحان, المجلس التأسيسي الكويتي 1961-1963: دراسة تاريخية, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة البصرة, 2017.
(4) صفاء عبد المنعم حسن, تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكويت 1961 – 1980, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الاداب, جامعة الاسكندرية, دت.
(5) علي دوشي العرادة , مكانة المرأة وصورتها في المسلسلات الكويتية (مسلسل زوارة خميس نموذجاً) دراسة تحليلية – نوعية, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الأعلام, جامعة الشرق الأوسط, ايار 2013.
(6) فيصل بن سعود المجفل, حقوق الانسان والتغيير السياسي في الكويت, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الأنظمة والعلوم السياسية, جامعة الملك سعود, 2007.
(7)محمد عباس حميد الخفاجي, الكويت في عهد الشيخ صباح السالم الصباح(1965-1977م), رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الأداب, جامعة المنصورة, 2015.
(8) نواف فلاح الحميدي, التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت 1938 إلى 1975, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الاداب, جامعة عين شمس, دت.
(9) هند قاسم ابراهيم ,المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي(دراسة حالة البحرين), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2005.
(10)هدى رياض عبد الحمزة الخزاعي, جاسم عبد العزيز القطامي ودوره النيابي والسياسي في الكويت 1927-2012, رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة المثنى, كلية التربية للعلوم الإنسانية, 2022.

ثالثاً:الكتب العربية

(1) أدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا), مسيره 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة, مطابع القبس التجارية, الكويت, 1986.
(2)ابراهيم خليل العلاف, الخليج العربي دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم, مركز الدراسات الأقليمية, جامعة الموصل, دت.
(3) جامعة الكويت, جامعة الكويت في 22 عاماً, شركة ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع, الكويت, 1988.
(4) صلاح العقاد, التيارات السياسية في الخليج العربي, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, 1974.
(5) صلاح عطية صبيح, العادات الاجتماعية لدورة الحياة في المجتمع الكويتي, دار مؤسسة الصباح, الكويت, 1980.
(6) عزيز محمد حبيب, العالم العربي من الخليج إلى المحيط(الكويت), مطبعة العالم العربي, القاهرة, 1971.
(7) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1971.
(8)عبد الرحمن المطيري, لمحات من الكويت الحديثة في عهد صباح السالم, الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة, الكويت, 1978.
(9) عبد الرءوف عبد العزيز الجرداوي وعلي الطراح, الأسرة في المجتمع النفطي ملامح من التاريخ الاجتماعي للكويت, ط3, دار قرطاس, الكويت, 1988.
(10)عبد الرءوف عبد العزيز الجرداوي, الهجرة والعزلة الاجتماعية في المجتمع الكويتي, شركة الربيعان للنشر والتوزيع, الصفاة, 1984
(11) عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعشن, العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1997.
(12) عباس الجبوري وأحمد صالح الجبوري, تاريخ الخليج العربي, دار الفكر, عمان, 2009.
(13)فيحان العتيبي,الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت 1921 – 1990,ذات السلاسل, الكويت, 2010.
(14) قدري قلعجي, النظام السياسي والاقتصادي في دوله الكويت, دار الكتاب العربي, القاهرة, دت.
(15) لطيفة حسين الكندي, تحرير المرأة في فكر القناعي, وزارة الأعلام, الكويت, 2006.
(16) ليلى محمد صالح, أدب المرأة في الكويت, منشورات ذات السلاسل, الكويت, 1978.
(17) محمد منيف محمد العجمي, المرأة الكويتية والمشاركة السياسية نظرة علمية تحليلية, ط2, دار الجديد, بيروت 2000.
(18) مفيد كاصد الزيدي, التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938- 1971, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,2000.
(19)مجلس الأمة الكويتي, دستور دولة الكويت والمذكرة التفسيرية(الصادر في 11 نوفمبر 1962), مكتبة مجلس الأمة, 2019.
(20) يوسف بن عيسى القناعي, صفحات من تاريخ الكويت, دار سعد, مصر,1946.
(21)يوسف عبد المحسن التركي,الشيخ عبد الله السالم حياته وأعماله 1950-1965, ط2, دار السياسة,الكويت, 1985.
(22) يعقوب يوسف الحجي, الكويت القديمة صور وذكريات, ط3, مركز البحوث والدراسات الكويتية, دار قرطاس, الكويت, 2004.

رابعاً:البحوث المنشورة

(1) أكرم عزيز محمد, تطلعات الدارسين بمراكز تعليم الكبار في دولة الكويت, المجلة التربوية, الكويت, العدد 62, مجلد16, 2002.
(2)حمد محمد جاسم القحطاني, منطقة ظهر العدان جنوب دولة الكويت بين الماضي والحاضر, مجلة كلية الأداب, جامعة حلوان, العدد 26, تموز 2009.
(3) سهى عبد العليم, المرأة الكويتية في ظل العولمة الغربية, ورقة إلى مؤتمر المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية, بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1982.
(4) سوسن جبار عبد الرحمن, تأثير النفط على التطور الاقتصادي الكويتي(1917-1972), مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, العدد22, المجلد7 ,2015.
(5) كوثر غضبان عبد الحسن, الأوضاع الاجتماعية في الكويت في مرحلة ما قبل النفط, مجلة الخليج العربي, البصرة, العدد 3-4, المجلد40 ,2012.

(6) محمد طنطاوي, المرأة الكويتية في ميدان العمل, مجلة العربي, العدد 151, حزيران 1971.
(7) مجلة العربي, العدد 149, نيسان 1971.
(8) منير نصيف, المرأة الكويتية بين الأمس واليوم, مجله العربي, الكويت, العدد 199, حزيران 1975.
(9) منيرة عبد الرحمن, الطبقات الاجتماعية في الخليج العربي – دراسة تطبيقية, ورقة قدمت إلى مؤتمر بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1982.
(10)محمد غيث الأنصاري,المجتمعات الخليجية في ظل التغيير,مجلة جامعة قطر,العدد 567, السنة السابعة, 1998.
(11) مفيد كاصد الزيدي, بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين, مجلة كلية التربية للبنات, جامعه بغداد, العدد 3, المجلد 26, ايلول 2015.

خامسا:الصحف

(1) جريدة الكويت اليوم العدد 583 السنة الثانية عشرة 21 حزيران 1966.
(2)جريدة الراي العام, العدد 3551, السنة 13, 14 ايلول 1973.
(3) جريدة الراي العام, العدد 2397, السنة 12 ,13 نيسان 1973.
(4) جريدة الراي العام, العدد 4129, السنه 15 ,21 نيسان 1975.
(5) جريدة الراي العام, العدد 4130, السنه 15 ,22 نيسان 1975.
(6) جريدة الراي العام, العدد 4134, السنه 15 ,26 نيسان 1975.
(7)جريدة الراي العام, الكويت, العدد4321, السنة 15 ,31 تشرين لأول 1975.
(8)جريدة الراي العام, الكويت, العدد4321, السنة 15 ,31 تشرين لأول 1975.
(9) جريدة الراي العام , الكويت ,العدد 4994 ,السنة 17 , 22 ايلول 1977.
(10) جريدة المرسال , الكويت , العدد 2486 ,17 تشرين الثاني , 2016.
(11) جريدة القبس, الكويت, العدد 2782, الخميس 14 شباط 1980.
(12) جريدة الأنباء, الكويت, العدد 13620, السبت 1 شباط 2014.
(13) جريدة الأنباء, الكويت, العدد 14321, الأحد 20 كانون الثاني 2008.
(14) جريدة الأنباء, الكويت, العدد 14321, الأحد 20 كانون الثاني 2008.
(15)جريدة الكويت اليوم , العدد 1041 , السنة الحادية والعشرون ,24 تموز 1975 .
(16)جريدة الأيام, البحرين, العدد 13497, الأحد 22 اذار 2026.

سادساً:الموسوعات

(1) مسعود الخوند, الموسوعة التاريخية الجغرافية, ج5, بيروت, دت.